مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثالث - العدد الثاني

ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ
(يوليو - سبتمبر ٢٠٠١م)

• شواذ الإعلال والإبدال
في القرآن الكريم

• النظرية اللغوية
عند فِردينان دي سوسير

• تيسير النحو: ترفٌ أم ضرورة ؟

• (التبيان) لا للعكبري
ولا لابن عدلان

• جزاف الجزاف

٢٥-١٤

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of lingustic studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

التقديم ٥

شواذ الإعلال والإبدال
في القرآن الكريم
فريد بن عبدالعزيز الزامل السُّليم ١١

النظرية اللغوية
عند فرديناند دي سوسير
د. سعد العبدالله الصويان ٩٧

تيسير النحو، ترفٌ أم ضرورة ؟
محمد صاري ١٤٣

(التبيان) لا للعكبري ولا لابن عدلان
عبدالرحمن بن إبراهيم بن
عبدالرحمن الهليل ١٨٥

جزاف الجزاف
يوسف الصيداوي ٢٢١

المجلد الثالث - العدد الثاني - ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ / يوليو - سبتمبر ٢٠٠١م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
- أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
- حسن شاذلي فرهود — أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
- سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
- عبدالعلي الودغيري — أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
- عبدالله الطيب — رئيس مجمع اللغة العربية السودان.
- عبدالله بن حمد الخثران — أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- علي أبو المكارم — عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو جامعة أم القرى.
- محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
- محمد رشاد الحمزاوي — أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
- محمد علي سلطاني — أستاذ النحو سابقاً جامعة دمشق.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
- محمود فهمي حجازي — أستاذ علم اللغة كلية الآداب جامعة القاهرة.
- عثمان بن محمود صيني — أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابط النشر

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧- أن يكون البحث باللغة العربية.

٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

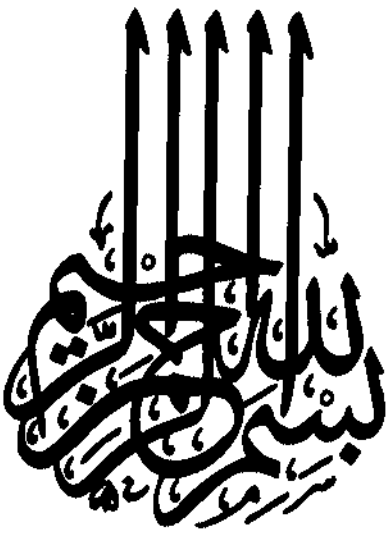

المقدمة

الحمدُ لله وكفَى والصلاةُ والسَّلامُ على المصطفى، أمَّا بعدُ :

فمن المعلوم ممَّا أوردتْه كتبُ التراجمِ والطبقاتِ أنَّ التصنيفَ في الدرس النحوي بدأَ مبكِّراً، لكنَّ أقدمَ نصٍّ نحويٍّ وصلَ إلينا هو كتابُ سيبويهِ من مصنفاتِ النصفِ الثاني من القرنِ الثاني الهجري؛ لأنَّه ليسَ هناك تحديدٌ دقيقٌ للعَامِ الذي صُنِّفَ فيه.

وقد تعدَّدتْ أنواعُ التصنيفِ في الدَّرسِ النحويِّ على وجهِ الخصوصِ منذ زمنٍ متقدِّم، بحسب الغايات المتوخَّاةِ من هذا التصنيفِ المبكِّرِ؛ فكتابُ سيبويه -كمَا هو معروفٌ- تضمَّنَ الجانبين النحويَّ والصرفيَّ بمفهومِهما الاصطلاحيِّ، وواكبَ هذا النوعَ من التأليفِ نوعٌ آخرَ من الأهميةِ بمكانٍ أدركَ أهميتَه المتقدِّمون وهو إعرابُ القرآنِ وإعرابُ القراءاتِ والاحتجاجُ لها، وكذلكَ أُلِّفَتْ شروح الأشعارِ ، وأكثرُ النحويِّين الذين صنَّفُوا فيها كانت لهم عنايةٌ ظاهرةٌ بإعراب الأشعارِ وبيانِ معانيها؛ لإدراكِهم الغايةَ من هذا التصنيفِ والهدفَ الذي عُنُوا به وسعَوا من أجلِه، وهو تقريرُ القواعدِ في الأذهانِ معياراً للحكمِ من حيثُ الصِّحةُ والخطأُ، وتثبيتاً لهذه القواعدِ بالتمرينِ والتطبيق ، ويدركُ المرءُ من هذا أموراً أهمُّها:

- أنَّ الغايةَ من التأليفِ كانت معلومةً عندَ المتقدِّمين، فلم يكن هناك إشكالٌ في الأهدافِ ، ولذا لم يختلط التصنيفُ عندَهم، بل كانَ كلُّ مؤلَّفٍ يخدمُ الهدفَ الذي أُلِّفَ من أجلِه فمن هنا كانت الفائدةُ التي حصَّلوها أكبر.

- أنَّ هذه المصنَّفات متفقة في الأهداف، ومختلفةٌ في مستوى المادة وعرضِها، فلن تَجدَ كتاب إعراب مصنَّفاً على أبواب النحو، فهذا إخراج له

عن أصله، كمَا أنَّك لن تجدَ كتابَ نحو مصنَّفاً على ترتيب السّور مثلاً.

- أنَّ النوعَين من التأليفِ متلازمَان، والحاجةَ لهما قائمةٌ، ولا ينفردُ أحدُهما عن الآخر، فكمَا وصلَ كتابُ سيبويه وهو من مصنَّفات النصفِ الثاني من القرنِ الثاني، فكذلكَ ألَّفَ الكسائيُّ في النحو وفي إعرابِ القرآنِ، وكذلك الأخفشُ الأوسطُ والفراءُ وهشامٌ والمبردُ والزَّجاجُ وابنُ السراجِ وغيرُهم كثيرٌ ممن ألفَ في النحو وفي إعرابِ القرآنِ أو معانيه، هؤلاء هم الروَّادُ الأوائلُ الذين عاشُوا المَشكلةَ في أولِ ظهورِها وبذلُوا الجهود في حلِّها والتغلبِ عليها، وهم بلا شكٍّ أدرى بالحلِّ، ولعصرِ الفصاحةِ واللغةِ أقرب.

إنَّ تنميةَ اللغةِ والنحوِ والفصاحةِ واللسانِ لن تتأتَّى إلا بتحديدِ الأهدافِ الرئيسةِ التي نريدُها من هذا التعلُّم، واستكناه الماضي بكلِّ مافيه، والعود إلى درسِ النحو وتطبيقاته على الصورةِ التي كانت أنْضَرَ وأجملَ وأقوى، فهناك كانت اللغةُ، وهناك كانَ القرآنُ وما زالَ وسوفَ يبقى بإذنِ الله تعالى.

أعودُ وأقولُ: إنَّ درس النحو لن يكونَ بإضافةِ ساعاتٍ تطبيقيةٍ على مقرراته، بل لا بدَّ من وجودِ مقرراتٍ كاملةٍ يأخذُ بعضُها برقابِ بعضٍ إن أردنا منهجاً لغوياً متكاملاً رصيناً، كما صنعَ الأوائلُ وحقَّقُوا مرادَهم، فبالإمكانَ أن نحققَ المرادَ إذا عقدنا العزمَ.

وقبل أن أضعَ القلمَ أشيرُ إلى أمرين مهمين: أحدُهما أن هذا العددَ من هذه المجلةِ تضمَّنَ بحثاً عن تحقيقِ نسبةِ كتابٍ، ولئن وافقتُ الباحثَ على أدلَّةِ النفي، إلا أنَّني أرى أن أدلةَ الإثباتِ ما زالت بحاجةٍ إلى دعمٍ ولم تصل إلى درجةِ القطعِ، ونشرناه في العددِ لسببين: أنَّه مبحثٌ من رسالةٍ في النحوِ والتصريفِ، وأنَّ له علاقةً بعلمين من أعلامِ النحوِ العربيِّ.

أمَّا الأمرُ الآخرُ: فهو نشرُ ردٍّ من مؤلِّفِ كتابِ الكفافِ على النقدِ الذي وجِّه للكتابِ، مع اعتذارنا عن بعض العبارات التي وردت في المقالة الأولى أو التي استبعدناها من المقالة التالية لكون الغرض هو نقد القضية العلمية نقداً يجب أن يكون مجرَّداً من أي أمر آخر .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

رئيس التحرير

أولاً: البحوث والدراسات

شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم

برواية حفص عن عاصم

فريد بن عبدالعزيز الزامل السُّليم

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

فرع القصيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد :

فإن ظاهرة الشذوذ في اللغة والنحو والتصريف، قد لفتت أنظار كثير من العلماء، فنبهوا على الشواد، ووجَّهوا كثيراً منها، وقد شاركت في هذا المجال بهذا البحث المتواضع، فقصدت شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، خدمة لكتاب الله تعالى، والدراسات المتعلقة به، فجمعت ما تيسر، وتناولته بالدراسة، محاولاً أن أجد تخريجًا وجيهًا، أو علة قوية، معتمدًا في ذلك - بعد الله تعالى- على ما توافر لدي من مصادر، متكئًا - في المقام الأول - على كتب المتقدمين، ومقارنًا بين أقوالهم وأقوال من جاء بعدهم.

وقد قسمت البحث تمهيداً وفصلين، احتوى التمهيد على تعريف الشذوذ، وأسباب وجوده، وحكم القياس عليه، واحتوى الفصل الأول على الشواذ التي خالفت قاعدة من قواعد الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، أما الفصل الثاني فقد ذكرت فيه نماذج من الإعلال والإبدال على غير قياس.

وكان اعتمادي - بعد الله تعالى - في جمع الشواذ على كتاب (معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم) للدكتور أحمد الخراط، بالإضافة إلى ما نص عليه العلماء منها، وما عثرت عليه في كتاب الله.

أسأل الله تعالى أن أكون قد قدمت في هذا البحث شيئاً نافعًا، وأسأله سبحانه إخلاص النية، وقبول العمل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد:

الشذوذ - تعريفه وحكم القياس عليه وأسبابه:

الشذوذ:

الشذوذ في اللغة: يقال: شذ يشذ شذوذًا انفرد عن الجمهور، فهو شاذ[1]، وشذ الرجل، انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ[2].

وفي الاصطلاح: "ما يكون مخالفًا القياس من غير نظرٍ إلى قلة وجوده وكثرته" [3]، قال ابن جني (ت٣٩٢): وأما مواضع (ش ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد، جعل أهل علم العرب ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا [4].

حكم القياس على الشاذ:

قال ابن السراج (ت٣١٦): "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه.. ولو اعتُرِض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم.."[5]، وقال: ".. وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد، حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه.."[6]، قال

(١) الصحاح ٥٦٥/٢، واللسان ٤٩٤/٣ .

(٢) اللسان ٣/ ٤٩٥.

(٣) التعريفات: ٩٠ .

(٤) الخصائص ٩٦/١، ٩٧ بتصرف يسير.

(٥) الأصول ٥٦/١ .

(٦) الأصول ١٠٥/١، والاقتراح:٤٧ .

السيوطي (ت٩١١) معلقًا على كلامه: "فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحًا ولا يهتم بتأويله"[١].

لقد كان هذا هو منهج البصريين في القياس على الشاذ، اشتهر عنهم وثبت بالتتبع لأقوالهم، قال ابن جني: إذا اطرد الشيء في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره[٢].

أما الكوفيون فكانوا يقيسون على الشاذ[٣]، واشتهر أن ذلك منهجهم الذي لا يحيدون عنه، قال السيوطي: "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"[٤] ولكن هذا - بعد التتبع لأقوالهم - لم يكن على إطلاقه، فلقد سلم الكوفيون بكثير من الشواذ، ولم يجعلوها أصلاً ويقيسون عليه [٥]، والظاهر أن التعصب المذهبي، والمبالغة الناتجة عنه، هو السبب الذي جعل هذا يشاع عنهم، وخاصة إذا علمنا أن بعض المقولات في هذا الشأن قد أطلقها بعض أعلام المدرسة البصرية [٦].

تفسير وجود الشواذ:

لقد اجتهد العلماء في تفسير وجود الشواذ، فمن ذلك قول ابن

(١) الاقتراح: ٤٧ .

(٢) الخصائص ٩٩/١ .

(٣) في أصول النحو: ٢٠٦، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ٢٥٨، ٢٧٠ . ودراسة في النحو الكوفي:٤٧ .

(٤) الاقتراح:١١٤ .

(٥) مناهج الصرفيين: ٢٥٥-٢٥٨، وينظر على سبيل المثال: إصلاح المنطق:٢١٥، ٢١٧، ٢٢٢، ٣٥٧ ..

(٦) مناهج الصرفيين: ٢٥٨، ودراسة في النحو الكوفي: ١٤٤ .

السراج: "فمتى وجدت حرفًا مخالفًا - لاشك في خلافه - لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلا بد من أن يكون حاول به مذهبًا، ونحا نحوًا من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه "[1]، فقد جعل للشذوذ سببين:

الأول: أن العربي حين نطق الوجه الشاذ، إنما اتبع مذهبًا غير مذهبه، أو قصد وجهًا آخر غير الذي هو بصدده.

الثاني: أنه حين نطق ذلك إنما كان عن غلط، لم يقده إلى الشذوذ إلا الغلط.

وقد أشار ابن جني إلى ذلك، فذكر أن كثيرًا مما عده بعضهم شاذًا إنما هو لغات تداخلت فتركبت، كما ذكر أن بعض اللغات أضعف من بعض، وأن العربي قد ينطق بالأضعف إذا كان فيها ما يطلبه من الخفة [2].

ومن هذه الإشارات فسر المحدثون وجود الشواذ وجعلوا له أسبابًا ثلاثة[3]:

الأول: التطور اللغوي:

ويسمى: الركام اللغوي، وهو بقايا الظاهرة اللغوية المندثرة. فالمحدثون يرون أن اللغة كائن حي، تتطور باختلاف الظروف المحيطة بها، ومن صور تطور اللغة، ظهور الظواهر الجديدة فيها، وهذه الظواهر لا تقضي على الظواهر القديمة التي تطورت عنها مرة واحدة، ولكنها تسير معها مدة من

(١) الأصول ١/٥٦-٥٧ .

(٢) الخصائص ١/٢٧٢-٢٧٥ .

(٣) بحوث ومقالات في اللغة: ٥٨-٨٣ .

الزمن، ثم تسيطر شيئًا فشيئًا حتى تقضي عليها، وتحل محلها، ولكن يبقى أمثلة قليلة من الصورة الأولى تعلق في الألسنة، وهذه الأمثلة هي التي تسمى شاذة. مثال ذلك: الأفعال المعتلة، فالفعل (قال) أصله: قَوَلَ، ثم تطور إلى مرحلة جديدة، وهي التسكين، فصار قَوْل، ثم تطور بعد ذلك، فتحولت الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة ممالة، ثم تحولت بعد ذلك من الإمالة إلى الفتح الخالص، فصار: قال. لكن بقي من الصورة القديمة (التصحيح) أمثلة قليلة، مثل: استحوذ، واستوق، وأطولت، وأخيلت..

الثاني: كون ذلك الشاذ مستعارًا من نظام لغوي آخر:

وهذا الذي عناه ابن السراج بقوله: "حاول به مذهبًا ونحا وجهًا من الوجوه" وسماه ابن جني: تركب اللغات، ولكنه أخرجه من باب الشذوذ، وجعله من حكمة العرب، لعلو مكانة اللهجات عنده.

ومن أمثلته: تحقيق الهمز، فإنه سمة لغة تميم، وصار بعد ذلك هو المعروف في اللغة الفصحى، ومع ذلك فقد وجدت أمثلة غير مهموزة، كمضارع (رأى) والأمر من: أكل، وسأل، وأخذ، وأمر، وهذا كله أصله الهمز، ويرجع هذا إلى التأثر باللغة القرشية التي لم تكن تهمز.

الثالث: أن يكون ذلك الشاذ بداية تطور جديد.

ومن أمثلة ذلك، صيغة (انفعل) فإنها وضعت للدلالة على مطاوعة الفعل الثلاثي، نحو: كسر الإناء فانكسر، ولما كان فاعل (انفعل) ضميرًا يعود على مفعول الفعل السابق عليه في جملته، أصبح الفعل المطاوع مشبهًا للفعل المبني للمجهول، نحو: كُسِر الإناء، فمن الممكن -والحالة هذه- أن ينوب الفعل المطاوع مناب المبني للمجهول. قال تعالى: ﴿إذا الشمس كُوِّرت﴾

بالبناء للمجهول ﴿وإذا النجوم انكدرت﴾[1] بهذه الصيغة.

هذا ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب في تفسير أسباب الشذوذ.

فأما السببان الأولان، فإن وجاهتهما ظاهرة، وقد أيدهما كلام المتقدمين والواقع اللغوي.

أما السبب الأخير، فإنني لم أستطع العثور على موضع الشذوذ فيما ذكر، ولا أدري أي الصيغتين يرمي إلى جعلها شاذة ؟ ثم إن التطور لا يخلو أن يكون في أحد زمانين، إما في عصر الاحتجاج أو قبله، وإما بعد ذلك، فإن كان قبل عصر الاحتجاج فإن ما يتركه التطور من أثر هو ما تحدثنا عنه سابقًا، وسماه المحدثون (الركام اللغوي)، وإن كان بعد ذلك العصر، فإن أثر التطور لا ينظر إليه في هذا الباب؛ لأن الشذوذ محصور فيما سمع عن العرب الفصحاء مخالفًا القاعدة، أما من جاء بعدهم فلا ينظر فيما استعملوه وما تركوه. فلعل للسبب الثالث الذي ذكره الدكتور فهماً آخر، فعسى أن أصل إليه. والله أعلم.

(١) سورة الشمس الآيتان: ١،٢ .

الفصل الأول
في الشواذ التي خالفت قاعدة من قواعد الإعلال والإبدال

ائمة:

وردت هذه الكلمة في خمسة مواضع من القرآن الكريم. أولها قوله تعالى: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ [1].

وقد قرأ بهمزتين من السبعة ابن عامر (ت ١١٨) وعاصم (ت ١٢٧) وحمزة (ت ١٥٦) والكسائي (ت ١٨٩)[2].

ووجه شذوذها: أنه التقى همزتان في الكلمة، الأولى متحركة والثانية ساكنة، ولم تبدل الهمزة الثانية حرفًا مجانسًا لحركة الأولى، وكان الأصل الإبدال، كما في: آدم وإيمان وأوتوا، فتقول: آمَّة، وذلك لأن أصلها: أأْمِمَة، على وزن: أفعِلَة جمع إمام كـ (مثال) وأمثلة، فلما التقى مثلان في الكلمة أدغم الأول في الثاني، وألقيت حركة الأول على الساكن قبله فصارت أإِمَّة[3]، و إذا التقى همزتان الثانية محركة بالكسر وجب إبدال الثانية ياءً[4]. لكن الهمزتين حققتا في أئمة، واختلف في قبول ذلك، قال الزجاج (ت ٣١١): "فأما (أئمة) باجتماع الهمزتين فليس من مذاهب أصحابنا، إلا ما يحكى عن ابن إسحاق[5] (ت ١١٧)، فإنه كان يحب اجتماعهما، وليس

(١) سورة التوبة. من الآية: ١٢ .

(٢) السبعة في القراءات: ٣١٢، والنشر ٣٧٨/١، وإتحاف فضلاء البشر ٨٧/٢ .

(٣) شرح المفصل ١١٧/٩، والبحر المحيط ١٧/٥.

(٤) الممتع الكبير: ٢٥١.

(٥) كذا في المطبوعة، والصواب: ابن أبي إسحاق كما في الكتاب ٤٤٣/٤، وغيره.

ذلك عندي جائزًا "[1]، وقال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨): "فأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن لا يجوز؛ لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة"[2]، وقال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧): "..فالقول فيه أن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه"[3]، وقال ابن جني: "ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو: سنَّار وجنَّار.."[4]، وضعف مكي ابن أبي طالب (ت ٤٣٧) علة قراءة التحقيق، حيث قال: إن حجة من حقق الهمزتين أنه شبه الهمزة الأولى من (أئمة) بهمزة الاستفهام الداخلة على همزة أخرى، مثل: (أإفكًا) و(أإذا)، فإن الهمزة الأولى من (أئمة) زائدة، فهي مشبهة لهمزة الاستفهام، "فحملت في التحقيق محمل (أإذا)، وليست مثلها؛ لأن كسرة الهمزة الثانية في (أإذا) أصلية، وكسرة الهمزة الثانية في (أئمة) عارضة، إذ أصلها السكون، ومن الأصول في كلام العرب.. أنه لا يجمع بين همزتين في التحقيق إذا كانت الثانية ساكنة، وقد فعل ذلك في (أئمة)؛ لأن الثانية وإن انكسرت فإن أصلها السكون.. فهو خارج عن الأصول، محمول على شبه لفظه بلفظ (أإذا).. فالقراءة بالتحقيق في (أئمة) فيه من الضعف ما

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٥/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٥/٢ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ١٧٥/٤ .

(٤) الخصائص ١٤٣/٣، وسر صناعة الإعراب ١٧٢/١. وسنَّار من السؤر وهو البقية في الإناء، ورجل سنَّار يبقي في الإناء شيئًا، قال الأخطل:

وشاربٍ مربحٍ بالكأس نادمني لا بالحصور ولا فيها بسنَّارِ

شعر الأخطل: ١٢٧، بلفظ: سوار، واللسان ٤/ ٣٣٩ وجنار: فَعَّال من الجأر، وهو رفع الصوت مع تضرع واستغاثة.

ذكرته لك"[1]، وقال الزمخشري (ت ٥٣٨): "وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين"[2]، وقال القرطبي (ت ٦٧١): "وقرأ حمزة (أئمة)، وأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن؛ لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة"[3]، وقال السمين (ت ٧٥٦): "فأما قراءة التحقيق.. فقد ضعفها جماعة من النحويين، كأبي علي الفارسي وتابعيه، ومن القراء أيضًا من ضعف التحقيق مع روايته له"[4]، ويرى ابن مالك (ت ٦٧٢) أن تحقيق الهمزتين لغة[5]، وذلك في كتاب التسهيل[6]، وفي إيجاز التعريف يرى أنه شاذ[7]، ونقل ابن عقيل (ت٧٦٩) الشذوذ عن ابن مالك وابن جني، وقال: "وعليه كلام كثير من أهل العربية.. وقد قرئ به في السبعة، فالوجه أنه ليس كما قالوا "[8].

فسبب الشذوذ التقاء الهمزتين، وذلك أن المثلين إذا التقيا ثقل النطق بهما؛ "لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد "[9]، ويحدث بعض هذا الثقل عند التقاء الحرفين المتقاربين، والهمزة أثقل الحروف، وذلك لبعد

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٩٨، ٤٩٩

(٢) الكشاف ٢/١٧٧ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٨/٥٥ .

(٤) الدر المصون ٦/٢٣، ٢٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/٢٦٧، والمساعد ٤/١١٢ .

(٦) تسهيل الفوائد: ٣٠٢ .

(٧) التذييل والتكميل ٦/ق ١٥٠ ب.

(٨) المساعد ٤/١١٢ .

(٩) الممتع الكبير: ٤٠٣ .

مخرجها، فهي تخرج من أقصى الحلق [1]، قال ابن جني: "..وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين، لثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سفل في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفًا، فكان النطق به تكلفًا، فإذا كرهت الهمزة الواحدة، فهم باستكراه الثنتين ورفضهما - لاسيما إذا كانتا مصطحبتين.. أحرى.."[2]. ويقول الدكتور إبراهيم أنيس: ".. وأما مخرج الهمزة المحققة، فهو من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقًا تامًا، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة.. ولا شك أن هذه العملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاجه أي صوت آخر، مما يجعلنا نعد الهمزة أشق الأصوات "[3].

لهذا شذ التقاء همزتين محققتين، فإن العرب إذا التقى همزتان أجروا على إحداهما شيئًا من ضروب التخفيف من تسهيل أو إبدال أو حذف، وأما تحقيقهما فلم يرضه أكثر النحويين، إلا ما يروى عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وأناس معه أنه كان يحب اجتماع الهمزتين (٤) قال سيبويه (ت١٨٠): "وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء "[5].

(١) الكتاب ٤/٤٣٣، وسر الصناعة ١/٧١، وشرح المفصل ٩/١٠٧، وعلم الأصوات اللغوية: ٨٦، ينقل هذا عن كانتينو أحد علماء اللغة المحدثين.

(٢) سر الصناعة ١/ ٧١.

(٣) الأصوات اللغوية: ٨٩-٩٠ .

(٤) الكتاب ٤/٤٤٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٤٣٥.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣ .

وقد ورد عدد من الكلمات حققت فيها الهمزتان ملتقيتين، نقل الأخفش (ت ٢١٥) عن بعض العرب: (اللهم اغفر لي خطائئي)، قال: "يهمزها جميعًا، وهو قليل، وهي لغة في قيس"[١]، وحكي عنهم: غفر الله له خطائئه، وقولهم: دريئة ودرائئ ولفيئة ولفائئ [٢]، وقال الشاعر:

فإنَّكَ لا تدري متى الموتُ جائئٌ إليكَ، ولا ما يُحدِثُ اللهُ في غَدِ[٣]

يقول الدكتور حسن هنداوي معللاً لورود بعض الكلمات محققًا فيها همزتان: إن تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة دلالة على الأصل الذي كان هو السائد في الاستعمال، فإنه لما استثقل اجتماع همزتين محققتين، كان سببًا في تطور هذه الكلمات إلى الصيغة الجديدة التي لم تلتق فيها همزتان، ولم يبق من الأصل القديم إلا ألفاظ قليلة[٤].

يتبين لنا بعد هذا، أن التقاء الهمزتين محققتين في (أئمة) جاء على لغة قوم من العرب، وإن كان قليلاً فإن له تعليلين وجيهين:

الأول: أنه مشبَّهٌ بما كانت فيه الهمزة الأولى للاستفهام، بمعنى أنها كلمة مستقلة، والثانية فاء الكلمة، مثل (أإفكًا) و(أإذا)، فإن الهمزة الأولى من (أئمة) زائدة، والثانية فاء الكلمة، فكان بينهما من الشبه ما جعل لهما حكمًا مشتركًا هو التحقيق. أما قول من قال إن كسر الهمزة الثانية عارض، وأنه لا ينبغي تشبيه ما كسره عارض بما كسره أصلي، فالحقيقة أن العروض

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/٧٢٨.

(٢) الخصائص ٢/٦، ٣/١٤٢، وسر الصناعة ١/٧١، ٧٢. والدريئة هي الحلقة التي يتعلم الرمي الطعن والرمي عليها، واللفيئة هي القطعة من اللحم.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٦، ٣/، ١٤٢

(٤) مناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١١٣.